

دور حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف العراقية: دراسة تطبيقية.

The Rule Of Corporate Governance In Investigation Competitive Advantage Of The Iraqi Banks

إعداد:

منى كامل حمد¹، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق، munakamel_63@yahoo.com

مروة عدنان محمد²، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق، munakamel_63@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019-10-18 تاريخ القبول: 2019-12-30 تاريخ النشر: 2019-12-31

ملخص :

يهدف البحث الى بيان الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية من خلال التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، ولتحقيق هدف البحث تم اختبار تأثير اربعة آليات لحوكمة الشركات (حجم مجلس الادارة، المستقلين الخارجيين، كفاية رأس المال، وتركز الملكية) على الميزة التنافسية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية من خلال مؤشر Tobins Q، وتوصل البحث الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل تركيز الملكية والمتغير التابع مؤشر Tobins Q و عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة، حجم مجلس الادارة، المستقلين الخارجيين، و كفاية راس المال والمتغير التابع مؤشر Tobins Q، وكانت العلاقة طردية بين كل من (حجم مجلس الادارة، وكفاية رأس المال، وتركز الملكية) و مؤشر Tobins Q، بينما كانت العلاقة عكسية بين المستقلين الخارجيين ومؤشر Tobins Q.

الكلمات المفتاح : حوكمة الشركات ؛ الميزة التنافسية ؛ مؤشر Tobins Q.

تصنيف JEL : XNN ؛ XNN

Abstract:

The research aims to demonstrate the role that corporate governance plays in achieving competitive advantage through proper application of the principles of governance, To achieve the objective of the research, the impact of four corporate governance mechanisms (size of board of directors, external independents, capital adequacy and ownership focus) was tested on the competitive advantage of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange through the Tobins Q Index, The research found that there was a statistically significant relationship between the independent variable ownership concentration and the dependent variable Tobins index, There is no statistically significant relationship between the independent variables, the size of the board of directors, the independent independents, and the adequacy of the capital and the dependent variable Tobins Q Index, The relationship was positive between the size of

1 المؤلف المرسل - منى كامل حمد - جامعة النهرين - munakamel_63@yahoo.com

the board of directors, capital adequacy and ownership concentration and the Tobins Q index, while the relationship between external independents and the Tobins Q index was inverse.

Keywords: Corporate Governance ; Competitive Advantage ; Tobins Q Index.

Jel Classification Codes : XNN ; XNN

I- تمهيد :

برز الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في كثير من اقتصاديات البلدان المتقدمة ، والناشئة على حد سواء خلال العقود الماضية ، حتى أصبحت حوكمة الشركات من اساليب الادارة الناجحة و صمام الأمان للمستثمرين، إذ أدت الانهيارات المالية في العديد من البلدان الى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من السياسات الخاطئة وتلاعب مجالس ادارة الشركات، فتوسع الاهتمام بضرورة تطبيق مجموعة من الاجراءات و الضوابط الاخلاقية والمهنية لتحقيق الشفافية و المصادقية الامر الذي ادى الى دخول مصطلح " الحوكمة " الى الاسواق المالية بعد ان اعلنت عنه المؤسسات الدولية ومن بينها صندوق النقد الدولي تحت مسمى Corporate Governance وهو ما تم ترجمته الى " الادارة الرشيدة " وبهذا أصبحت الحوكمة معيارا لقياس مدى مناسبة الاسواق للاستثمار، من خلال وضع اسس واضحة وثابتة للعلاقة بين مجلس الادارة والمديرين والمستثمرين واصحاب المصالح بالشكل الذي يضمن شفافية التعامل بين هذه الاطراف ، وقد أصبح جليا ان الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات يحدد بدرجة كبيرة قدرة الشركات على مواجهة تحديات المنافسة وتعزيز امكانياتها في النمو والاستمرار، تنبع مشكلة البحث من الخطى المتسارعة لتطور العمل المصرفي في ظل المنافسة المتزايدة نحو تقديم خدمات مصرفية متطورة تفي باحتياجات الزبائن والحصول على تمويل كبير من مساهمين يشعرون بالرضى عن العمليات المصرفية، مما يحتم على المصارف أن تدرك الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تحقيق ميزة تنافسية تساعد على تحقيق ربحية جيدة وقيمة سوقية مرتفعة ، و يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الاتي: ما هو تأثير الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات على الميزة التنافسية من خلال مؤشر Tobins Q؟ ويستند البحث الى فرضية اساس مفادها " يؤدي الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات الى تحقيق الميزة التنافسية للمصارف العراقية"

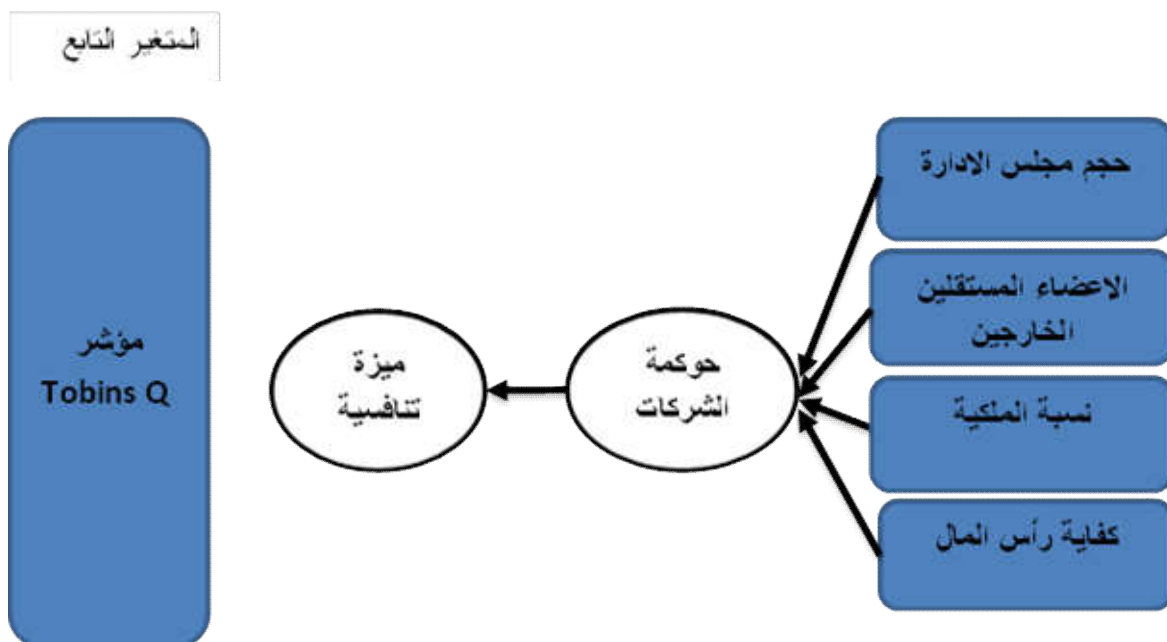
وقد تناولت العديد من الدراسات موضوع حوكمة الشركات، حيث بين (هوارى، 2006) أهمية الحوكمة الجيدة في البنوك، واستعرض واقع الحوكمة المؤسسية للبنوك في بعض الدول العربية، وفي السياق نفسه توصل (شريفى، 2009) الى اهمية الحوكمة السليمة في الجهاز المصرفي الجزائري، لاسيما في ظل تزايد العوامل التي تؤدي الى عدم الاستقرار المصرفي، وهدفت (المشهداني، 2009) الى دراسة اثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف العراقية، وتوصلت الى ان الهدف من الحوكمة المؤسسية هو تقليل المخاطر التشغيلية والاستثمارية من اجل تحسين الاداء المالي ، و قام (عيارى وخوالد، 2012) بدراسة وتحليل مفهوم الحوكمة وأهميتها ومحدداتها ، واستعرض أهم المبادئ التي تستند اليها بالتركيز على تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، وتمكن الباحثان من لفت الانتباه إلى خطر الفساد المالي والإداري في البنوك الجزائرية، ومن جانبه توصل (التميمي، 2007) الى اهمية اليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري في الشركات

المملوكة للدولة العراقية، كنتيجة لضعف تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، كما اهتم العديد من الباحثون بالتحقق من العلاقة بين حوكمة الشركات والميزة التنافسية حيث بينت دراسة (السنوسي، 2016) الدور المهم الذي تساهم به حوكمة الشركات في تحقيق ميزة تنافسية و تحقيق الربح في المستشفيات الخاصة في مدينة عمان، و اظهار اثر الحوكمة بأبعادها (الشفافية، الاستقلالية، والعدالة) في الميزة التنافسية بأبعادها (الابداع، الجودة، والتكلفة)، و توصلت الدراسة الى ان هناك تأثير كبير للحوكمة على الميزة التنافسية، وتمكنت دراسة (Singh et al, 2018) من قياس العلاقة بين حوكمة الشركات واداء المنظمة من خلال استخدام مؤشر Tobins Q فقد اجريت الدراسة على 324 شركة مدرجة في باكستان، وبيان تأثير حجم مجلس الادارة وتركز الملكية على اداء الشركة وقد توصلت الدراسة ان هناك تأثير ايجابي بين حجم مجلس الادارة وتركز الملكية واداء المنظمة من خلال مؤشر Tobins Q الذي يعد مقياساً واقعياً، و اوصت الدراسة بضرورة ان يتماشى حجم مجلس الادارة مع احتياجات وموارد الشركة حيث يعد حجم مجلس الادارة بعدا مهما في هيكل مجلس الادارة.

وقد ركزت الدراسة الحالية على الدور الذي يؤديه التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية من خلال مؤشر توين كيو Tobens Q، لاستخلاص استنتاجات حول الطرق المختلفة التي تستطيع الشركة من خلالها الاستجابة للقوى التنافسية في البيئة، وتحقيق الأداء المتفوق، باستخدام التحليل الاحصائي لبيانات المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسنوات 2010-2017 و البالغ عددها (22) مصرفا حتى نهاية 2010 موزعة حسب نوع النشاط الى (20) مصرف تجاري و (2) مصرف اسلامي، وتمثل المصارف التجارية الوسط الذي تم اختيار العينة منه وذلك لاختلاف طبيعة الانشطة التي تمارسها المصارف الاسلامية تبعا للضوابط الشرعية التي تحكم عمل هذه المصارف، وقد تم اختيار عينة عشوائية يبلغ حجمها (6) مصارف، شكلت مانسبته (30%) من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بعد استبعاد المصارف الموقوفة عن العمل بسبب مخالفتها لتعليمات الافصاح، والمصارف غير المتوفر بياناتها، وتوصل البحث الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل تركز الملكية والمتغير التابع مؤشر Tobins Q و عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة، حجم مجلس الادارة، المستقلين الخارجين، و كفاية راس المال والمتغير التابع مؤشر Tobins Q.

انموذج البحث: في ضوء عناصر المشكلة التي طرحها البحث والفرضيات المرتبطة بها تم صياغة انموذج البحث بالمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بالشكل رقم (1):

شكل (1) انموذج البحث



1.I- حوكمة الشركات - مدخل مفاهيمي:

ان الانيارات الاقتصادية و الأزمات المالية في الكثير من دول العالم ،وعلى وجه الخصوص الاحداث التي شهدها الاقتصاد العالمي مثل ازمة جنوب شرق اسيا 1997 فضلا عن الانيارات التي حدثت في عدد من الشركات الامريكية منها شركة (World com) للاتصالات التي تسببت عن اعتمادها لسياسات غير واضحة تهدف الى اخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق المساهمين ، و ما تبعها من افلاس العديد من المصارف ،ادى بالمساهمين ولاسيما المؤسسات الاستثمارية ، ان يعربوا عن عدم استعدادهم لتحمل نتائج سوء الادارة ، كما اصبحوا يطالبون بأدلة وبراهين على ان الشركات محل الاستثمارات ، يتم ادارتها على وفق ممارسات سليمة للأعمال التي تحد من التلاعب وسوء الادارة ، وتعرف هذه الممارسات السليمة للأعمال او الاساليب الرشيدة التي تدار من خلالها الشركات ب (حوكمة الشركات).

1-1 نشأة مفهوم حوكمة الشركات

ان المعنى اللفظي للحوكمة هو ترجمة للأصل الانكليزي لكلمة (Governance) والذي توصل اليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة حيث تم استخدام معاني أخرى في البداية مثل الإدارة الرشيدة ((الحكم الجيد)) ولكن اللفظ الاكثر استخداما الذي يطلق على اصطلاح Corporate Governance هو حوكمة الشركات (لطفي : 2010: 131)

أدى ظهور نظرية الوكالة (Agency Theory)، وما تولد عنها من زيادة الاهتمام بالمشاكل التي ظهرت بسبب تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارات الشركات والمساهمين الى ضرورة الاهتمام والتفكير في وجود مجموعة من التشريعات والقوانين التي تعمل على الحفاظ على حقوق المساهمين ،وجميع الأطراف ذات

المصلحة من التلاعب الذي قد يمارسه أعضاء مجلس الإدارة من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية ، وذلك بوصفهم الجهة التي تتحكم بإدارة الشركة وإظهار نتائج أداؤها، وفي عام 1976 قام كل من (Jensen and Mecking) بالتركيز على مفهوم حوكمة الشركات وإظهار الدور المهم الذي تمارسه في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة التي اهتمت بها نظرية الوكالة، وتعرف علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبة شخص أو أكثر (الموكل أو الموكلون) بمشاركة شخص آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنهم ، والتي تنطوي على تفويض بعض سلطة اتخاذ القرار إلى الوكيل ، إذا كان كلاً الطرفين في العلاقة يرغبان بأقصى قدر من المنفعة ، فهناك سبب وجيه للاعتقاد بأن الوكيل لن يعمل دائماً في مصلحة أصحاب المصلحة (Jensen&Mecking, 1976:308) وفي آسيا فإن انتشار ملكية الاسرة ، تدخل الحكومة ، والمعايير القائمة على العلاقات وضعف الانظمة القانونية بشكل عام وتنفيذ القانون يؤدي إلى مشاكل الوكالة مثل الانحرافات الكبيرة بين الرقابة وحقوق المساهمين وانخفاض في حماية حقوق الاقلية (Tamar&Bino, 2018:354) وأصبحت حوكمة الشركات أكثر بروزاً في الوقت الحاضر من أي وقت مضى وقد حدد (Becht&Bolton&Rosell) عدة اسباب لذلك من بينها موجة الاستحواذ في الثمانينيات ، وأزمة شرق آسيا 1997 (Becht&Bolton&Rosell, 2002:4) ولاحظ (Yoshl Kawa&Phoun) ان تكثيف المنافسة العالمية والتغيرات التكنولوجية السريعة تؤدي إلى انخفاض هامش السعر /التكلفة التي بدورها تدفع الشركات للتركيز على زيادة كفاءة الاصول وقيمة المساهمين (Yoshl Kawa&Phoun, 2001:184) ، كما أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات بالعالم في السنوات الأخيرة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والمبادئ المهنية والأخلاقية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالقوائم المالية ، فضلاً عن التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ، وإلزام الشركات لاسيما المسجلة بالبورصة بتطبيق مبادئ الحوكمة (سليمان :2006: 12).

2-1 تعريف حوكمة الشركات

أزداد اهتمام الكتاب والباحثين والرأي العام بحوكمة الشركات ، وذلك لدورها الفاعل في تحقيق العدالة الاقتصادية للشركات خصوصاً والمجتمع عموماً ، ولابد من الإشارة إلى عدم وجود تعريف متفق عليه من قبل كافة الاقتصاديين والمهتمين بهذا الشأن ، فمن وجهة نظر نظرية الوكالة التي تعد الأساس النظري الذي يستند إليه مفهوم حوكمة الشركات ، عرفت بأنها: مجموعة من العلاقات التعاونية التي تربط بين أعضاء مجلس الإدارة وحملات الأسهم وأصحاب المصالح فيها ، وذلك عن طريق الممارسات والأساليب التي تحكم عمل وإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل تقويم الأداء وتحقيق المصداقية والشفافية والعدالة وتعظيم فائدة كل المساهمين على المدى البعيد ومراعاة مصالح كل الأطراف المشتركة (Demirayay :2000, 341) ، أما منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية (OECD) فترى أنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على ادارة الشركة ومجلس الادارة وحملة الاسهم وغيرهم من المساهمين (Azab, Bassam, 2007:7)، وعرفت مؤسسه التمويل الدولية بأنها النظام المؤثر الذي يتم من خلاله إدارة الشركات المنافسة والتحكم بأعمالها (www.ifc.org, 2018:3)، ومن وجهة نظريته الاوراق المالية العراقية فهي تتمثل بمجموعة من الاجراءات والقواعد التي يتم من خلالها ادارة الشركة والسيطرة عليها والرقابة بتنظيم العلاقات بين الادارة التنفيذية ومجلس الادارة واصحاب المصالح والمساهمين (www.Isc.gov.iq:2016:4). ويصفها البنك المركزي العراقي بأنها النظام المعتمد عليه في المصارف والذي يهدف الى تحقيق الاهداف المؤسسية للمصارف وإدارة عملياته، بشكل آمن، وحماية حقوق المساهمين والالتزام بالمسؤولية اتجاههم، والتزام المصارف بالأنظمة والتشريعات، وكافة التعليمات التي يصدرها البنك المركزي والسياسات الداخلية للمصرف. (البنك المركزي، 2018، 5) ومن خلال وجهات النظر التي تم عرضها لمفهوم الحوكمة يمكن القول انها كل الضوابط القانونية والتشريعات الملزمة التي تصدر بموجب أسس ومعايير واجبة العمل بها من اجل ضمان مصداقية العمل بالشركات وفق خطوات سليمة، وتحقيق العدالة لكل الاطراف اصحاب المصلحة بالشركة، وحماية حقوق المساهمين للوصول للأهداف الموضوعية بشفافية وتجنب حالات الغش و المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها الشركة، وبالتالي تحقيق نمو للشركة واستمراريتها.

1 - 3 آليات حوكمة الشركات

تتكون منظومة حوكمة الشركات من مجموعة من القواعد والممارسات التي تحدد العلاقة بين المدراء والمساهمين والحكومة وأصحاب المصالح الأخرى، ويمكن تعريف الآلية عموماً بأنها الأسلوب أو النظام لاجاز غرض معين، وتساهم الآليات بشكل مباشر أو غير مباشر في التطبيق الدقيق، والسليم لتلك القواعد، ويختلف نطاق و كفاءة تطبيق الآليات المستخدمة من دولة الى أخرى بحسب اختلاف العوامل القانونية والاقتصادية والسياسية السائدة بالبلد، والأمر المهم ان تطبيق الآليات التي تحقق إدارة سليمة للشركة وتمكنها من تجاوز المخاطر او الاخفاقات، والتقنية يعد من المتطلبات المهمة، والجاهزية لضمان ربحية الشركة. (الريعي وراضي، 2011 : 107) وتنقسم آليات حوكمة الشركات الى مجموعتين :

المجموعة الاولى : آليات داخلية وتشمل: (الزحيم، 2013، 162) (Gomez, 2017:350 & Lagoz)

- أ. مجلس الإدارة : يعد مجلس الادارة من الآليات الداخلية الفاعلة لحوكمة الشركات اذ يقدم وظيفتين مهمتين للشركات : مراقبة الادارة التنفيذية نيابة عن المساهمين، وتوفير الموارد
- ب. الملكية الإدارية: تعني الملكية الإدارية، امتلاك أعضاء مجلس الإدارة والمدراء لجزء معين من اسهم الشركة العاملين فيها

ج. معيار كفاية راس المال الرقابي : يهدف هذا المعيار الى تخفيض المخاطر في المصارف ، إذ تركز المصارف على ضرورة الاحتفاظ بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية راس المال ، لا نھا تكون أكثر عرضة للمخاطر المرافقة مع كل نوع من أنواع الموجودات المصرفية

د. تعويضات المدير التنفيذي : تؤدي تعويضات المدير التنفيذي الى الربط بين المالكين من جهة ومصالح المديرين من جهة أخرى ، عن طريق المكافأة والرواتب والحوافز بعيدة الأمد

المجموعة الثانية: اليات خارجية وتشمل الاتي:

أ. السوق لأغراض السيطرة : ويمثل الخيار الثاني في حال فشل الحصول على نتائج من الاليات الداخلية ، وتمثل بالمؤسسات التي تأخذ حيازة مراكز الملكية في الشركات التي انخفضت قيمتها ، او الافراد ، وتعمل على إعادة ترتيبها وتنظيمها ، او عمليات الدمج مع شركات أخرى (Hitteball, 2003:327)

ب. الأنظمة التشريعية : تعد القوانين والأنظمة التشريعية الية مؤثرة تقع ضمن اطار الاليات الخارجية لحوكمة الشركات والجدير بالذكر ان لكل بلد قوانين ، وأنظمة مختلفة وهذا ينعكس على الطريقة التي تنفذ بها مبادئ حوكمة الشركات (الزحيم 2015:164)

ج. المراجعة الخارجية : من الاليات المؤثرة ، والمهمة في دعم التطور الدائم في أسس الحوكمة ورفع أداء الشركة الاقتصادي والمالي (بشير و تفرارات ، 2018:56)

د. الإفصاح والشفافية يعد وجود الإفصاح والشفافية عنصرا مهما في حوكمة الشركات ويجادل الباحثون بان المعايير المحاسبية تلعب دورا حاسما في حوكمة الشركات من خلال ابلاغ المستثمرين وجعل التعاقدات أكثر قابلية للتحقق (Jothson:2000:142).

1-4 مبادئ حوكمة الشركات

عملت العديد من المنظمات و الهيئات بتأكيد مزايا مفهوم الحوكمة والحث على تطبيقه في الشركات المختلفة ، مثال ذلك لجنة كادبوري والتي تشكلت في المملكة المتحدة عام 1992 و أوكل اليها وضع أطار لحوكمة الشركات تحت أسم Cadbury Best Practice ، وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي وضعت مبادئ حوكمة الشركات عام 1999 والتي تم تعديلها عام 2004 ، وصندوق المعاشات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية (Calpers) فضلا عن لجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بتقديم مقترحاتها عام 1999 ، و انشأت البرازيل معهدا لحوكمة الشركات ، كما وضع بنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل Basel Committee مبادئ حوكمة الشركات في المصارف عام 1999 ، وفي تركيا أنشئ المعهد التركي لحوكمة الشركات في عام 2002 لتطبيق هذا المفهوم بوصفه يحقق العديد من المزايا في كافة المجالات سواء الاقتصادية أو المالية وحتى الادارية ، وبالتالي المحافظة على

حقوق أصحاب المصالح ومساعدة الشركات على النمو والاستمرار، (حمد، 2014: 26) كما اصدرت الولايات المتحدة الامريكية في نفس العام قانون (Sarbanes Oxley) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والاداري من خلال تفعيل الدور الذي يؤديه الاعضاء غير التنفيذيين في مجالس ادارة الشركات (سليمان ، 2006: 14) وفي عام 2003 وضعت مؤسسة التمويل الدولية (IIF) التابعة للبنك الدولي مجموعة من القواعد والمعايير العامة التي تجدها أساسية في دعم حوكمة المؤسسات على اختلافها مالية أو غير مالية. (غادر، 2012: 21)

أ : مبادئ حوكمة الشركات الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
Organization For Economic Cooperation and Development

حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبادئ ستة لحوكمة الشركات (-6: 2017, OECD 13)

1- ضمان وجود أساس لأطار فعال لحوكمة الشركات .

2- المعاملة المتساوية للمساهمين .

3- حقوق المساهمين .

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات .

5- الإفصاح والشفافية .

6- مسئولية مجلس الادارة .

ب - مبادئ حوكمة الشركات في العراق :

ان مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في العراق متواجدة في نسيج عدد من القوانين النافذة ولوائحها التنفيذية وتعديلاتها، ومن اهمها قانون الاوراق المالية (74) لسنة 2004 وقانون الشركات (21) لسنة 1979 وقانون الاستثمار (13) لسنة 2006، وتعليمات هيئة الاوراق المالية رقم (٨) (الإفصاح للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية) لسنة 2010 ، وتعليمات البنك المركزي وغيرها من القوانين والتعليمات التي ترتبط بحوكمة الشركات العراقية بصورة مباشرة وغير مباشرة .

تم اعداد مسودة دليل حوكمة الشركات في العراق عام 2016 من قبل هيئة الاوراق المالية العراقية، و يهدف هذا الدليل الى الحد من قدرة الادارة التنفيذية من استغلال الشركة لمصالحها الذاتية الامر الذي سيؤدي الى الحفاظ على حقوق الاطراف المتعددة بالشركة من حملة الاسهم او السندات والمتعاملين معها فضلا عن ادارة الشركة والعاملين فيها ، وبالتالي يعمل على تعزيز الثقة في اقتصاد الدولة ويكون مؤشراً للمستثمرين الاجانب على وجود سياسة عادلة وشفافة ، وقواعد حمايتهم ، واخيراً فانه يهدف الى رفع كفاءة اداء الشركة وتحسين وضعها

التنافسي في الاسواق ، ويزيد قدرتها على جذب مصادر تمويل محلية او اجنبية للتوسع في نشاطها مما يعكس اشارة ايجابية على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليل البطالة ويتضمن الدليل ثمانية فصول وهي كالآتي : (2016: www.ifc.org)

الفصل الاول: التعاريف ، جاء فيه تعريف: مفهوم الحوكمة، التصويت التراكمي، العضو المستقل ، الاطراف ذوي المصالح ، الشخص المطلع في الشركة، المساهمين الصغار

الفصل الثاني: اجتماعات الهيئة العام، يوضح ظروف وشروط عقد اجتماعات الهيئة العامة

الفصل الثالث: حقوق المساهمين، يضمن مجلس الادارة ان كل المساهمين بما في ذلك صغارهم والمساهمين المقيمين في الخارج يتمتعون بكافة الحقوق المنصوص عليها في القوانين والتعليمات المرعية ووفقاً لهذه المبادئ والنظام الداخلي للشركة

الفصل الرابع: إدارة الشركة ، يوضح شروط عضوية مجلس الادارة وواجباته

الفصل الخامس: الرقابة الداخلية، يتناول نظام الرقابة داخلية ومهام وحدات التدقيق الداخلي

الفصل السادس: مراقب الحسابات يتضمن هذا الفصل شروط اختيار مراقب الحسابات وواجباته

الفصل السابع: الافصاح والشفافية، اورد هذا الفصل متطلبات الافصاح والشفافية للشركات

الفصل الثامن: اصحاب المصالح، يوضح واجبات الادارة تجاه اصحاب المصالح

وتجدر الاشارة الى ان مسودة الدليل التي اصدرتها هيئة الاوراق المالية في العراق لم ترى النور بعد ، ولا زالت الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تحتكم لقانون سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2004 وقانون الشركات (22) فضلاً عن التعليمات التي تصدرها هيئة الاوراق المالية بوصفها الجهة المنظمة لعمل سوق العراق للأوراق المالية .

2 - مبادئ الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي العراقي

أصدر البنك المركزي العراقي دليل الحوكمة للمصارف العراقية من أجل سلامة عمل النظام المصرفي بوصف البنك المركزي هو المسؤول الرئيسي عن عملية تنظيم و مراقبة والاشراف على المصارف ، فقد اصدر هذا الدليل موضحاً فيه كيفية التزام المصارف به استناداً الى أحكام (قانون البنك المركزي العراقي) رقم (56) لسنة 2004، وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، وقانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وقد قُسم هذا الدليل الى ستة اقسام كل قسم يتناول مجموعة من المواد يوضح بها الاحكام الواجب العمل بها وتمثل اقسام الدليل بالآتي: (www.cbi.iq)

القسم الأول : تضمن المرجعية القانونية للمبادئ، ومجموعة من التعريفات .

القسم الثاني: مجلس الادارة ، ويتضمن تشكيلة المجلس واجتماعاته، مهمات ومسؤوليات المجلس ، ملائمة أعضاء المجلس ، حدود المسؤولية و المساءلة ، هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية ، واللجان المنبثقة عن المجلس.

القسم الثالث : التغييرات في الملكية وتعيين الوصي على المصرف، ويتضمن التغييرات في ملكية المصرف ، وتعيين الوصي على المصرف من قبل البنك المركزي .

القسم الرابع : الادارة التنفيذية العليا في المصرف ، ويتضمن ملائمة اعضاء الادارة التنفيذية العليا، التقييم الدوري للأداء، المكافاة المالية للإداريين، وتعارض المصالح.

القسم الخامس : التشكيلات الاساسية لتحقيق الرقابة و الشفافية والافصاح، ويتضمن التدقيق الداخلي ،التدقيق الشرعي الداخلي ، انظمة الضبط والرقابة الداخلية ، الاجراءات التصحيحية والعقوبات الادارية ، التدقيق الخارجي ، المعاملات والمعلومات المربية ، الرقابة والتفتيش، ادارة المخاطر، ادارة الامتثال ، ادارة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

القسم السادس : الاحكام العامة ويتضمن احكام عامة وانتقالية .

ويمكن القول ان مبادئ حوكمة الشركات توفر قيم أخلاقية تتمثل في حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة متساوية، فضلاً عن حماية أصحاب المصالح الآخرين عن طريق الإفصاح والشفافية عن الأمور المالية وغير المالية التي تخص الشركة، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وتوفير الاستقلالية للمدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مما يؤدي في النهاية إلى توفير معلومات مالية عادلة وصادقة تضمن حقوق جميع الأطراف.

2- التطبيق الجيد لحوكمة الشركات وأثره في تحقيق الميزة التنافسية

تعمل حوكمة الشركات الجيدة على تعميق وتفعيل دور اسواق المال في تعبئة المدخرات ، ما يؤدي الى زيادة الثقة في الاقتصادات الوطنية وحماية حقوق المساهمين ، والمستثمرين والمساهمة في رفع القدرة التنافسية للشركات.

2-1 الاطار المفاهيمي للميزة التنافسية

يشهد عالمنا اليوم مجموعة من المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي تتمثل على وجه الخصوص في انتقال الكثير من الدول نحو نظام اقتصاد السوق وانفجار ثورة المعلوماتية والتقدم الملحوظ في الاقتصاد الذي تطلب المزيد من التحرير للتجارة الدولية ،هذا التطور دفع الكثير من المشروعات للبحث عن أساليب وطرق ومجالات جديدة تضمن لها البقاء والاستمرار والتفوق على منافسيها .

أ : نشأة مفهوم الميزة التنافسية.

يرجع الفضل للكاتب الاقتصادي لشمبرلين (1939) في وضع مفهوم الميزة التنافسية ثم جاء بعده الكاتب سالزنيك (1959) الذي ربط بين الميزة التنافسية والقدرة التنافسية ، وقد جاء بعد هذين الكاتبين كل من شندلر وهوفر ووضعا تعريفاً لمفهوم الميزة التنافسية يشير الى أن الميزة التنافسية هي الوضع المتميز الذي تعمل على تطويره الشركة من اجل مواجهة منافسيها عن طريق الاستغلال الحسن للموارد المتاحة المختلفة بالشكل الذي يضمن مواجهة مختلف المنافسين ،(احمد : 2011:27) ،ان تحديد مفهوم الميزة التنافسية حظي باهتمام الباحثين الاقتصاديين والاداريين منذ بداية الثمانينات ، فمن وجهة نظر ادارة الاعمال فان الميزة التنافسية تنتج اساساً من القيمة التي تصنعها المؤسسة وتقدمها للزبائن بطريقتين الأولى بتقديم منافع منفردة تتميز بها الشركة في المنتج الذي تقدمه تعوض بشكل كبير الارتفاع السعري المفروض والطريقة الثانية وهي تكون الأسعار اقل مقارنة بأسعار المنافسين،(8,1999, Michel Porter) ومن وجهة نظر الاقتصاد الجزئي ينظر اليها انها الميزة التي تخلق ويمكن اكتسابها ، من عوامل الإنتاج من خلال الانتقال من مكان الى اخر، و إمكانية انتقال التكنولوجيا والعمل الماهر، و راس المال من اجل دعم القطاع الصناعي ككل ، وبالتالي تحقيق النمو ، وكسب الفرصة في الأسواق العالمية(شمت :2010:25)، ومن وجهة نظر التجارة عرفها قسم المؤسسة والتجارة والتوظيف في المملكة المتحدة، بانها قدرة الشركة على توفير السلع والخدمات بشكل متواصل وبرحبة جيدة ، وتميزها عن السلع والخدمات الأخرى التي يقدمها المنافسون بمؤسسات أخرى (المرصد الوطني للتنافسية :2011:8)، ويمكن القول ان الميزة التنافسية بشكل عام تتمثل في قدرة الشركة على اتباع استراتيجية متميزة تخلق لها قيمة إضافية تتفوق على غيرها من الشركات بتقديم منتجات ذات منفعة للعملاء ، وتتمكن من السيطرة على الكلف لتقديم اقل الاسعار فضلاً عن سعي الشركة لرفع أدائها ،والسعي المستمر للتطور والتميز

ب : مصادر الميزة التنافسية

تواجه الوحدات الاقتصادية بشكل عام ظروف بيئية داخلية وخارجية وتغيرات ينعكس تأثيرها بشكل مستمر على اداء تلك الوحدات، فضلاً عن تأثيرها في عملية صنع الميزة التنافسية ،وقد اختلفت آراء الباحثين بشأن تحديد مصادر الميزة التنافسية، وتتمثل اهم اسهامات الباحثين بهذا الخصوص بالاتي :

أ- فقد صنفت مصادر الميزة التنافسية الى : (حجازي ، سعاد :2013:184)

1. الموارد : يضم مفهوم الموارد كافة الامكانيات والأصول التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية ، 2. الكفاءات المحورية (القدرات): تعد القدرات المصدر المهم لنشأة الكفاءة المتميزة للشركة تتمثل بقدرة الشركة على استغلال مواردها بالشكل الأمثل

ب- ومن وجهة نظر اخرى تم تقسيم مصادر الميزة التنافسية الى: (احمد :2011:32)

1. الكفاءة : وهي الاستغلال الأمثل للموارد وتمثل سبل الاستغلال في تطوير وتحسين الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج
 2. الجودة : ان الجودة العالية للمنتج داخل الشركة تتيح للشركة البقاء في السوق للعمل وبيع منتوجها بأسعار اعلى
 3. المعرفة : و هي ان تجتمع الأفكار كلها عند الشركة من اجل تحسين فعاليتها ، وتحسين نوعية المنتجات وتخفيض التكاليف
- و يضيف البعض عنصرا مهما الى مصادر الميزة التنافسية وهو الزمن من خلال تقسيمها الى : الابتكار ، المعرفة ، والزمن ، اذ يعد الوقت من العناصر المهمة لأي عمل حيث ان إدارة الخدمات وإدارة الإنتاج تحتاج الى سرعة انجاز العمل بالوقت المناسب ، بما يعزز الميزة التنافسية للشركة (مختاربه وأمينه : 2016:45)
- ويمكن القول على الرغم من اهمية تنوع مصادر الميزة لدى شركة معينة لكن الاهم هو الحفاظ على تلك المصادر والسعي لتطويرها .

2-2 مؤشرات الميزة التنافسية .

يعد تحقيق الميزة التنافسية هدفا اساسا للشركات وبذلك تتعاضد الحاجة الى وجود مقاييس او مؤشرات صحيحة وواضحة للأداء لغرض تقويم العمل وتحقيق الكفاءة والفاعلية وبالتالي تحقيق الأهداف على المدى القصير و الطويل وبالشكل الذي يحقق لها ميزة تنافسية و تشير الادبيات الى وجود نوعين من المقاييس : (سعاد محمد 2011:27)

أ- المقاييس المالية : وهي المقاييس التي تخص الأداء المالي للشركة ، لهذه المقاييس دوراً اساسياً في خلق العلاقات بين مكونات القوائم المالية و تضم المقاييس المالية نسب الربحية، نسب النمو ، نسب النشاط ، نسب المديونية او راس المال ، ونسب السيولة فضلا عن مؤشر Tobin's Q الذي تم استخدامه من قبل العالم (جيمس توبين) ، ويعد مؤشر للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للاستثمارات ويمثل نسبة القيمة السوقية للشركة الى تكلفة الاستبدال او الاحلال ، وتستخدم تكلفة الاستبدال غالبا في مجال الاقتصاد والتمويل كمؤشر على اداء الشركات .

ب- المقاييس النوعية: وتختص هذه المقاييس بالأسعار، وجودة المنتجات، مقياس الحصة السوقية، الإنتاجية، تكلفة المصنع، وكذلك مدى التقيد بالمسؤولية الاجتماعية لتحقيق رضا المجتمع والزبون، وتوفر هذه المقاييس الغير مالية معلومات مفيدة للشركة تساعد على تحسين أدائها بشكل مستمر وتحفزها على زيادة فاعلية وكفاءة الإنتاج ، والعمل على تخفيض التكاليف وهذا يساهم في تعزيز سياستها السعرية مع التحسين المستمر لربحيته

وبجانب المقاييس التي تم ذكرها هناك بعض المقاييس التي تعد مهمة من منظور الزبون في قياس الميزة التنافسية للشركة تتمثل في مقياس رضا الزبون، مقياس اكتساب الزبون ، مقياس ربحية الزبون، ومقياس الاحتفاظ بالزبون ،(السامرائي والزامللي ، 2012:138)

ويرى آخرون أن مؤشرات الميزة التنافسية يمكن قياسها من خلال مؤشرات تختلف عن المؤشرات التقليدية تتمثل في مؤشر تنافسية الأعمال، مؤشر تنافسية النمو، مؤشر التنافسية الدولية (الزهران وصباح: 2014: 31)

3- دور حوكمة الشركات في تعزيز الميزة التنافسية.

يجمع الكثير من المهتمين والباحثين على الدور المهم الذي تؤديه حوكمة الشركات، وما تمثله من التقدم الحاصل في التنمية و التقويم ورفع مستوى الأداء، وتقليل درجة المخاطرة التي تتعلق بالفساد المالي والإداري على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتسهم حوكمة الشركات من خلال التزام الشركات المساهمة بتطبيق قواعدها الأخلاقية والمهنية في الحد من ممارسة طرائق وأساليب إدارة الأرباح والتي تهدف إلى تحقيق منافع ذاتية لإدارات هذه الشركات (الفتلاوي، 2011: 160) يعد الأداء هو المؤشر المتحكم في إبراز الميزة التنافسية، وتسعى البحوث بورتر (Porter) إلى التركيز على تحليل فشل بعض الشركات في تقديم الخدمات بالطريقة المناسبة، كما تفسر هذه الأبحاث نجاح البعض الآخر من الشركات في تحقيق ميزة تنافسية بمنتجاتها، فالميزة التنافسية تعتمد بشكل كبير على التحليل الاستراتيجي للعوامل الاستراتيجية وأن التطبيق السليم والفاعل لمبادئ حوكمة الشركات، يعد المدخل الفاعل لتحقيق الميزة التنافسية. (أمنه وعثمان: 2018: 238)

وتؤكد الدراسات أن للحوكمة دور مهم في تحقيق ميزة تنافسية مهمة للاقتصاد حيث تركز على جانب حيوي مهم مثل جذب الاستثمارات، من خلال التأكيد على شفافية المعاملات للشركة والتدقيق لضمان الإجراءات السليمة محاسبياً ومالياً، إذ أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد وتقوم بتحجيمه أو التخلص منه، لما له من تأثير في استنزاف موارد الشركة وبالتالي تأكل قدرتها التنافسية (جميلة: 2018، 20)، وقد توصل (AL Qatawneh) إلى وجود تأثير لحوكمة الشركات في الميزة التنافسية من خلال اختبار تأثير أبعاد حوكمة الشركات في قيادة الكلفة وفي التمايز (AL Qatawneh, 2015: 9)، وأكدت دراسات أخرى ذلك من خلال اختبار تأثير أبعاد حوكمة الشركات (العدالة، الاستقلالية، والشفافية) في الميزة التنافسية المتمثلة (الجودة، الابتداء، الكلفة) حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أبعاد الحوكمة حققت أسهاماً بالتأثير بالميزة التنافسية. (السنوسي، 2016: 47)، وفي دراسة أجريت في السوق الجزائرية بينت النتائج أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين أبعاد مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، في حين توجد علاقة ارتباط متوسطة ذات معنوية إحصائية بين بعد أصحاب المصالح وتنافسية المؤسسات محل الدراسة. (فروم، 2016: 667)

وفي الدراسات التي تناولت علاقة حوكمة الشركات بالقيمة السوقية، فقد أكد الباحثون على دور الحوكمة الفاعل في تعزيز القيمة السوقية للشركة، إذ أن الشركات التي تتصف بمستوى جيد من التطبيق لحوكمة الشركات، تحقق أرباحاً أكبر مما يؤدي إلى إقبال المستثمرين على أسهم الشركة (الجنابي، 2008: 86) وفي نفس السياق بحث (Bubbic at el) في كيفية تأثير حوكمة الشركات على القيمة السوقية للمؤسسات المالية المدرجة في

البورصة الإيطالية، حيث تعتمد الشركات بشكل كبير على النظام المصرفي لاحتياجاتها التمويلية، وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل إدارة الشركة من خلال آليات الحوكمة شملت مجلس الإدارة، حقوق المساهمين، التعويضات، الإفصاح، وأصحاب المصلحة، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات والقيمة السوقية، فالحوكمة تخلق قيمة للشركة تساعد على جذب الاستثمارات وعندما ترتبط الاستثمارات بالأنظمة الفاعلة للحوكمة تساهم في رفع قيمة الشركة، فدعم الحكم الجيد يساهم في خفض التكاليف ويساهم في جذب المستثمرين وبالتالي يساهم في خفض المخاطر ورفع القيمة السوقية للشركة (Bubbic at el, 2018: 8)، وأوضحت دراسات أخرى الدور الفاعل الذي تمارسه الحوكمة في تحسين الأداء المالي وذلك من خلال، إمكانية زيادة فرص الوصول للتمويل الخارجي الذي يحقق فرص استثمارية أكثر، أن التقليل من تكلفة رأس المال مرتبط بالارتفاع الحاصل في قيمة الشركة، وهذا يحفز ويجذب المستثمرين، كما أن التخصيص الجيد للموارد يحسن الأداء التشغيلي، وهذا بدوره يؤدي إلى تعظيم الثروة للشركة، فضلاً عن أن تحسين العلاقة بين أصحاب المصالح في الشركة مع جميع العاملين ينعكس على تحسين الأداء المالي. (عدنان، 2008، 56)، ويؤيد (Tomar & Bino) التأثير الفاعل للحوكمة في الأداء المالي حيث أن البنوك ذات الملكية الاغلبية وأعضاء مجلس إدارة المنتسبين لديهم تأثير إيجابي يساعد في تخفيض المخاطر. (Tomar & Bino:2012:353) ومن السوق الكندية قدم الباحث (mahzabin) رأياً مختلفاً فقد بين حالة تعارض نجاح الشركة التي تعتمد على المدير الأعلى، لأنه في الغالب يكون انتهازي ويرغب بتحقيق الأرباح لنفسه أولاً ويحتاط لتجنب المخاطر لخدمة مصلحته، وليس بدافع النمو والربحية على المدى الطويل، وأن تميز الشركة ونجاحها يعتمد على ما تمتلكه من موارد فضلاً عن الكفاءة بالعمل (mahzabin, 2018: 24) وفي الولايات المتحدة اختبر (Lawrance) تأثير حوكمة الشركات في الأداء المالي لمجموعة من الشركات الأمريكية، من خلال ثمانية مقاييس لحوكمة الشركات تشمل: التدقيق، الميثاق أي اللوائح الداخلية، تعويضات المدراء التنفيذيين، مجلس الإدارة المكون من المدراء، الملكية، تعليم المدراء وتدريبهم، وقت التأسيس للشركة، ومن خلال تحليل هذه المقاييس الثمانية تبين مقياس تعويضات المدراء التنفيذيين والمدراء هو أعلى مقياس يعكس لنا ربحية أكثر واداء مالي جيد يدر على الشركة، وأكد أن الشركة المتحوكمة تحقق اداء أعلى من الشركة الغير متحوكمة فضلاً عن أنها تدفع المزيد من المال لمساهميها وهذا بدوره ينعكس على قيمة الشركة. (Lawrence , 2004: 8) ويتفق (Ducvo & Thuyphna) مع هذا الرأي فيما يخص العلاقة بين حوكمة الشركات والاداء المالي من خلال اختبار مؤشرات الحوكمة في عينة مكونة من 77 شركة مدرجة في بورصة هوشي في فيتنام، شملت تلك المؤشرات التدقيق، الميثاق أي اللوائح الداخلية، تعويضات المدراء التنفيذيين، مجلس الإدارة، الملكية، الخبرة العلمية للمدراء، تعليم المدراء وتدريبهم ووقت تأسيس الشركة وتوصلت إلى أن الخبرة العلمية للمدراء وتعويضات المدراء لها تأثير إيجابي على اداء الشركة وذلك من خلال مقياس العائد على الاصول فقد تبين أن العائد المرتفع الذي تحققه الشركة يساهم في رفع قيمة الشركة. (Ducvo & Thuyphna, 2013: 11)

بناءً على مراجعة الأدبيات ، قد تكون العلاقة بين آليات حوكمة الشركات و الميزة التنافسية إيجابية أو سلبية أو محايدة، أن المشكلات التي أصبحت مصدرًا للنتيجة المتضاربة لتحديد نوع العلاقة تشمل: عدم تطابق القياس ، خطأ في أخذ العينات ، وخطأ في القياس ، فضلاً عن مشكلتان متأصلتان في معظم الأساليب هما الذاتية للباحث وانحياز الاختيار.

II. اختبار الفرضيات وتحليل نتائج العلاقة بين التطبيق الجيد لحوكمة الشركات والميزة التنافسية

II-1 متغيرات الدراسة ومعالجة البيانات إحصائياً

المتغير التابع : الميزة التنافسية

تم التعبير عن هذا المتغير باستخدام مؤشر Tobins Q بوصفه يجمع بين المقاييس المستندة للمحاسبة والمقاييس المستندة للسوق، ويستخدم ضمناً معدل الخصم المعدل بالمخاطر ويقلل التشوهات التي تسببها قوانين الضرائب والاعراف المحاسبية.

$$\text{Tobins Q} = (\text{عدد الاسهم الاعتيادية المكتتب بها} * \text{سعر السهم في نهاية العام}) + \text{القيمة النقدية للاسهم الممتازة القائمة للشركة} + (\text{القيمة الدفترية لديون طويلة الاجل} + \text{قيمة الموجودات قصيرة - قيمة المطلوبات قصيرة الاجل})$$
 مقسوماً على القيمة الدفترية لمجموع موجودات الشركة

ويوضح الجدولين (1) و (2) في (الملحق) احتساب قيمة Tobins Q للسنوات 2010 و 2017 على التوالي

2 المتغيرات المستقلة (متغيرات حوكمة الشركات) وهي :

- أ- متغير حجم مجلس الادارة، ويتم التعبير عنه بعدد اعضاء مجلس الادارة.
- ب- متغير عدد الأعضاء المستقلين الخارجيين ، وتم التعبير عنه بنسبة عدد الأعضاء المستقلين الى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات عينة البحث
- ت- متغير كفاية رأس المال ويمثل متطلبات رأس المال المستند الى مجموع المخاطر ويعبر عنه بمجموع رأس المال الرقابي (رأس المال الاساسي+رأس المال التكميلي) مقسوماً على مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة
- ث- متغير تركيز الملكية ، وتم التعبير عنه بنسبة الأسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الذين يمتلكون اكثر من 5% من الاسهم إلى إجمالي عدد الأسهم.

الجدول (3) في (الملحق) يوضح قيم المتغيرات المستقلة للمصارف عينة البحث

و تم استخدام المعالجات الإحصائية ذات الصلة لاختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام برنامج (SPSS) للدراسات الاجتماعية، ونظراً لعدم توفر بيانات عن المصارف التجارية لفترة زمنية كافية من جهة، ومن

خلال تدقيق بيانات المصارف المتعلقة بالآليات وجدنا ان اغلب تلك البيانات لم تتغير بشكل مهم خلال فترة سنة من جهة اخرى، ولتوفر بيانات عن عدد كاف من المصارف المتجانسة، فقد تم اللجوء الى استخدام البيانات المقطعية في هذا البحث، وتم اجراء التحليل الى بيانات سنة 2010 وسنة 2017، لاغراض المقارنة والتأكد من دقة نتائج البحث، ولأنها فترة كافية لحدوث تغيرات في بيانات المصارف عينة البحث. وقد تمثلت المعالجات الإحصائية بما يلي:

II-2 تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis)

أ : بناء نموذج الانحدار

تم بناء نموذج الانحدار لتقدير الميزة التنافسية من خلال مؤشر Tobins Q كمتغير تابع من خلال اليات الداخلية لحوكمة الشركات كمتغيرات مستقلة أي أن مؤشر Tobins Q دالة في اليات الداخلية لحوكمة الشركات) وهي كالتالي .:

.. حجم مجلس الادارة.

.. المستقلين الخارجيين.

.. كفاية راس المال.

.. تركيز الملكية.

ويكون نموذج الانحدار المتعدد وفق الصيغة التالية:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + \beta_4 X_{4i}$$

حيث تمثل معالم النموذج.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية يتم تقدير معالم نموذج الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما يلي .:

بأستخدام بيانات سنة 2010 الخاصة بالمصارف عينة البحث تم الحصول على نموذج الانحدار

$$Y = -1.059 + 0.1659 X_1 - 0.0337 X_2 + 0.000414 X_3 + 0.01598 X_4$$

من خلال النموذج السابق نلاحظ أن إشارة المعلمات المرافقة إلى المتغيرات حجم مجلس الادارة و كفاية راس المال و تركيز الملكية موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مؤشر Tobins Q بينما نلاحظ أن إشارة المعلمة المرافقة إلى المستقلين الخارجيين سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين هذا المتغير المستقل والمتغير التابع مؤشر Tobins Q، ولاختيار مدى معنوية نموذج الانحدار المتعدد الذي تم تقديره تم استخدام جدول تحليل التباين (جدول 4 الملحق)

ومن الجدول (4) نجد أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (5.72) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) وبدرجتي حرية (4 و 10) والتي تساوي (***) مما يشير إلى معنوية نموذج الانحدار في تفسير العلاقة بين المتغير التابع مؤشر Tobins Q وبين المتغيرات المستقلة . ونجد أن معامل التحديد للنموذج هو $(R-Sq = 69.6 \%)$

وهذا يدل على أنه (69.6%) من التغيرات في الميزة التنافسية من خلال مؤشر Tobins Q تعود إلى تأثير مؤشرات الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: حجم مجلس الإدارة، المستقلين الخارجيين، كفاية رأس المال، و تركيز الملكية .

كما وجد أن معامل تحديده المصحح يساوي $(R-Sq(adj)=57.4\%)$ أي أنه يوجد فرق صغير بين معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح .

ولاختبار معنوية المتغيرات المستقلة بصورة منفردة على المتغير التابع تم استخدام اختبار (t) ووجد أن القيمة (t) المحسوبة للمؤشرات الاقتصادية كما موضحة في (جدول 5 الملحق)

من خلال قيم t المحسوبة السابقة للمتغيرات المستقلة نلاحظ أن بعضها معنوية وبعضها الآخر غير معنوي حيث نلاحظ من خلال مستوى المعنوية (P) المشاهد المقابل إلى تركيز الملكية أقل من (0.05) وعليه فإن أثر تركيز الملكية على Tobins Q ذا دلالة معنوية عند مستوى المعنوية 0.05 ، وأن مستوى المعنوية المقابل إلى حجم مجلس الإدارة تساوي 0.056 وهو مستوى معنوية متوسط ، بينما نلاحظ من خلال مستوى المعنوية (P) المشاهد المقابل إلى المستقلين الخارجيين و كفاية رأس المال (0.143 و 0.413) على الترتيب وهي مستويات ذات معنوية منخفضة ، وعليه فإن مؤشرات المستقلين الخارجيين و كفاية رأس المال غير معنوية عند مستوى المعنوية 0.05 وباستخدام جدول (t) لإيجاد القيمة الجدولية المقابلة إلى مستوى المعنوية 0.05 وجد أن قيمة (t) الجدولية بدرجة حرية 10 تساوي

$$t(0.95, 10) = ****, t(0.90, 10) = *****$$

ونلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة المقابلة إلى تركيز الملكية تساوي 4.21 وهي أكبر من القيمة الجدولية وهذا يعني قبول فرضية وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل تركيز الملكية والمتغير التابع مؤشر Tobins Q بأحتمال 0.95 . كما يلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة المقابلة إلى حجم مجلس الإدارة تساوي 2.16 وهي أكبر من القيمة الجدولية وهذا يعني قبول فرضية وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل حجم مجلس الإدارة والمتغير التابع مؤشر Tobins Q بأحتمال 0.90 ، بينما يلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة المقابلة إلى كل من المستقلين الخارجيين و كفاية رأس المال تساوي -1.59 و 0.85 وكلاهما أقل من القيمة الجدولية

وهذا يعني قبول فرضية عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة المستقلين الخارجين و كفاية راس المال والمتغير التابع مؤشر Tobins Q بأحتمال 0.90

ان عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المستقلين الخارجيين و كفاية راس المال) مع المتغير التابع (مؤشر Tobins Q) لايعني بالضرورة عدم وجود علاقة بينهما ولكن كثيرا ماتظهر مشكلة الارتباط المتعدد او وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة ، وهذه المشكلة تظهر عادة في المتغيرات الاقتصادية والادارية بسبب نمو هذه المتغيرات معا خلال الزمن ، ويمثل هذا احد انتهاكات استخدام اسلوب الانحدار المتعدد الذي يفترض الاستقلال بين المتغيرات المستقلة. (جدول 6 الملحق) يمثل مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة

ومن جدول الارتباط (6) يلاحظ ان وجود ارتباط ذات دلالة احصائية عالية بين المسقلين الخارجيين وحجم مجلس الادارة، كما ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية متوسطة بين تركيز الملكية وكفاية راس المال مما يشير الى وجود مشكلة الارتباط المتعدد مما يؤدي الى عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Tobins Q.

بأستخدام بيانات سنة 2017 الخاصة بالمصارف عينة البحث تم الحصول على نموذج الانحدار التالي:

$$Y = -0.29 + 0.001X_1 - 0.0569X_2 + 0.00168X_3 + 0.02329X_4$$

من خلال النموذج السابق نلاحظ أن إشارة المعلمات المرافقة إلى المتغيرات حجم مجلس الادارة و كفاية راس المال و تركيز الملكية موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مؤشر Tobins Q بينما نلاحظ أن إشارة المعلمة المرافقة إلى المستقلين الخارجيين سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين هذا المتغير المستقل والمتغير التابع مؤشر Tobins Q، ولاختيار مدى معنوية نموذج الانحدار المتعدد الذي تم تقديره تم استخدام جدول تحليل التباين. (جدول 7 الملحق)

ومن الجدول (7) نجد أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (2.53) وهي أقل من قيمة (F) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) وبدرجتي حرية (4 و 7) والتي تساوي (***) مما يشير إلى عدم معنوية نموذج الانحدار في تفسير العلاقة بين المتغير التابع مؤشر Tobins Q وبين المتغيرات المستقلة . ونجد أن معامل التحديد للنموذج هو (R-Sq = 59.1 %)

وهذا يدل على أنه (59.1%) من التغيرات في الميزة التنافسية من خلال مؤشر Tobins Q تعود إلى تأثير المؤشرات اليات الداخلية لحوكمة الشركات حجم مجلس الادارة و المستقلين الخارجيين و كفاية راس المال و تركيز الملكية .

كما وجد أن معامل تحديده المصحح يساوي (R-Sq(adj)=35.1%) أي أنه يوجد فرق صغير بين معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح .

ولاختبار معنوية المتغيرات المستقلة بصورة منفردة على المتغير التابع تم استخدام اختبار (t) ووجد أن القيمة (t) المحسوبة للآليات الداخلية لحوكمة الشركات كما موضحة في (الملحق 8)

من خلال قيم t المحسوبة السابقة للمتغيرات المستقلة نلاحظ أن بعضها معنوية وبعضها الآخر غير معنوي حيث نلاحظ من خلال مستوى المعنوية (P) المشاهد المقابل إلى تركيز الملكية أقل من (0.05) وعليه فإن اثرتركز الملكية على Tobins Q ذا دلالة معنوية عند مستوى المعنوية 0.05 ، وان مستوى المعنوية المحسوب المقابل إلى المتغيرات الأخرى حجم مجلس الإدارة و المستقلين الخارجيين و كفاية رأس المال (0.997 و 0.447 و 0.258) على الترتيب وهي مستويات ذات معنوية منخفضة ، وعليه فإن مؤشرات حجم مجلس الإدارة والمستقلين الخارجيين و كفاية رأس المال غير معنوية عند مستوى المعنوية 0.05 وباستخدام جدول (t) لإيجاد القيمة الجدولية المقابلة إلى مستوى المعنوية 0.05 وجد أن قيمة (t) الجدولية بدرجة حرية 10 تساوي

$$t(0.95, 10) = ****, t(0.90, 10) = *****$$

ونلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة المقابلة إلى تركيز الملكية تساوي 4.18 وهي أكبر من القيمة الجدولية وهذا يعني قبول فرضية وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل تركيز الملكية والمتغير التابع مؤشر Tobins Q بأحتمال 0.95 . كما يلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة المقابلة إلى متغيرات حجم مجلس الإدارة والمستقلين الخارجيين و كفاية رأس المال تساوي 0.000 - 0.75 و 1.23 وجميعها أقل من القيمة الجدولية وهذا يعني قبول فرضية عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة ، حجم مجلس الإدارة ، والمستقلين الخارجيين، و كفاية رأس المال ، والمتغير التابع مؤشر Tobins Q

ومن جدول الارتباط (9الملحق) يلاحظ وجود ارتباط ذات دلالة احصائية متوسطة بين المستقلين الخارجيين وكفاية رأس المال مما يشير إلى وجود مشكلة الارتباط المتعدد مما يؤدي إلى عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Tobins Q.

III. النتائج

نتائج التحليل الإحصائي تبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من المتغير المستقل تركيز الملكية والمتغير المستقل حجم مجلس الإدارة والمتغير التابع مؤشر Tobins Q وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة، المستقلين الخارجيين و كفاية رأس المال والمتغير التابع مؤشر Tobins Q ، وكانت العلاقة طردية بين كل من (حجم مجلس الإدارة ، وكفاية رأس المال، وتركيز الملكية) و مؤشر Tobins Q بينما نلاحظ أن العلاقة بين المستقلين الخارجيين كانت عكسية.

IV. الخلاصة

في سياق العمليات التجارية ، يقال إن العمليات التشغيلية تخلق ميزة تنافسية. إلا أن عمليات الإدارة تضمن استمرار الميزة التنافسية، إما من خلال الحفاظ على صيغة رابحة وتطويرها أو تحديدها وتغييرها إلى صيغة رابحة ، وتعد حوكمة الشركات احد الاستراتيجيات التي تضعها الادارة انسجاما مع متطلبات التغيرات في بيئة الاعمال لضمان استمرار الميزة التنافسية، وتؤدي

حوكمة الشركات إلى تحسين اداءها المالي ، ومع توافر الموارد المالية ، فإنه يضمن أن هناك تطبيق جيد لحوكمة الشركات في المستقبل، ، هذا يعني أن حوكمة الشركات تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي وفي المقابل ، فإن يمكن أن يشجع الأداء المالي الجيد، المزيد من التطبيق لمبادئ حوكمة للشركات ، مما يجعل هذه العملية دورية ، وقد تكون العلاقة بين آليات حوكمة الشركات و الميزة التنافسية إيجابية أو سلبية أو محايدة، أن المشكلات التي أصبحت مصدرًا للنتائج المتضاربة لتحديد نوع العلاقة تشمل: عدم تطابق القياس ، خطأ في أخذ العينات ، وخطأ في القياس ، فضلا عن مشكلتان متأصلتان في معظم الأساليب هما الذاتية للباحث وانحياز الاختيار، ويمكن ترشيد العلاقة بين حوكمة الشركات والميزة التنافسية من خلال اعتماد مؤشرات أخرى للميزة وابعاد اضافية لحوكمة الشركات لتوضيح التأثير على مصادر الميزة التنافسية المختلفة.

الإحالات والمراجع:

1. احمد زغدار "المنافسة - التنافسية والبدائل الاستراتيجية " دار جرير ، الجزائر ، 2011
2. امنة وعثمان ، دداش وبوزيان " الحوكمة ودورها في تحسين الاداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية " ، مجلة المالية والاسواق ، 2008
3. تفرات وبشير ،يزيد تفرات وبن عيشي بشير " حوكمة الشركات من منظور
4. التميمي ، عباس حميد " آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري في الشركات المملوكة للدولة " <https://www.academia.edu/16670319> ، 2007 .
5. جميلة ، الجوزي ، دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية ،جامعة الجزائر، 2018
6. الجنابي ، ريم محسن خضير " أثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لأسهم رأس المال في الشركات المصرفية دراسة تطبيقية في عينه من المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، (2008) .
7. حجازي وسعاد ، أسماعيل حجازي ، معالم سعاد "محاسبة التكاليف الحديثة من خلال الأنشطة " دار أسامة ، الأردن - عمان ، 2013 .

8. حمد منى كامل "دليل حوكمة الشركات استجابة جوهرية لتحقيق الحكم الرشيد دراسة مقارنة " بحث مقدم الى المؤتمر متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات ،جامعة أكلي محند اولحاج بالبوية _الجزائر،2016.
9. الربيعي وراضي ، حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي " حوكمة البنوك
10. الزحيم ، علاء جميل مكط " دور اليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة " مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17 العدد 1 ، 2015
11. الزهراء ،صباح ،بوعسله فطيمة ،ترغيني "دور نظم المعلومات الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر - وحدة بسكرة " رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خضير - بسكرة-، الجزائر، 2014 .
12. السامرائي مهند مجيد طالب و الزاملي ، علي عبد الحسين هاني " تكاليف الجودة والتقنيات الكلفوية المعاصرة " مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد ، 2012 .
13. سليمان ، محمد مصطفى " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري " الدار الجامعية ، مصر (2006).
14. السنوسي ، إدريس وائل " أثر الحوكمة في تحقيق الميزة التنافسية ،دراسة ميدانية في المستشفيات الخاصة في مدينة عمان " رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال ،(2016).
15. شريف ، عمر " دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي "الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس -سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009 .
16. شمت ،نيفين حسين" التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية "دار التعليم الجامعي ،مصر 2010،
17. عياري ، آمال وخوالد، ابو بكر " تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية : دراسة حالة الجزائر" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خضير - بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012 .
18. غادر ، محمد ياسين " عولمة الادارة في عصر المعرفة " المؤتمر العلمي الدولي ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، 2012.

19. الفتلاوي ، ليلي ناجي مجيد " أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينه من الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان والعراق للأوراق المالية " أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، (2011).
20. فروم ، محمد الصالح " أثر تطبيق الحوكمة المؤسسات على تنافسيها - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة " المجلة الاردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 12 ، العدد 3 ، 2016 .
21. في الاداء والمخاطرة " دار اليازوري - الاردن ، (2011) .
22. قباجة ، عدنان عبد المجيد عبد الرحمن " أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " اطروحة دكتوراه ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، كلية الدراسات الاولى الادارية والمالية العليا ، (2008) .
23. لطفي ، امين السيد احمد " المراجعة و حوكمة الشركات " الدار الجامعية ، مصر ، (2010)
24. محمد، سعاد جاسم " دور المقارنة المرجعية في تحقيق الميزة التنافسية في ظل تقنية التكلفة المستهدفة : بالتطبيق في شركة صناعات الاصباغ الحديثة وشركة مصانع الاصباغ الوطنية - ناشونال " رسالة ماجستير علوم في الحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2011
25. مختاربه وأمنية ،علام مختاربه ، بلمقدم ، الميزة التنافسية في البنوك التجارية دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة سعيدة - ، رسالة ماجستير ، جامعة د. مولاي الطاهر- سعيدة ، 2017.
26. المرصد الوطني للتنافسية " التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد " 2011 ، متاح على <http://www.ncosyria.com/arabic/indicators-reports-and-studies>
27. المشهداني ، بشرى نجم " اثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة " اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، 2009 .
28. هوارى ، معراج عبد القادر " الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي المالي ودورها في ارساء قواعد الشفافية " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الأغواط ، الجزائر، (2006)
29. - AL_ Qatawneh , Aymn Sulieman , 2015 ((The Impact of Corporate Governance in Achieving Competitive Advantage _ A Field Study of Jordanian Pharmaceutical Companies)) Faculty of Business Administration , Mutah Univer Sity , KARAK .
30. - Azab , Bassam " the role of commercial banks in promoting corporate Governance of their clients " 2007.
31. - Bechr, Marco & Bolton < Patrick & roll , Ailsa, " corporate Governance and control" WWW.ecgi.org/wp,2002 متاح على الموقع التالي ،
32. - Bubbico , Rossana of Giorgino , Marco of Mondu , Barbara , 2018 ((The Impact of Corporate Governance the Market Value of Politecnico di Milano _ Management , Economic and Industrial Engineering Department .

33. - Demirag ,I . Etal , " Corporate Governance : overview And Research Agenda " British Accounting Review , Vol . 32,2000, Pp341- 354
34. - Gomez , Jorge Moran & Lagos , Diogenes , “Effect of the Board of Directors on firm Performance “ 2007 متاح على الموقع التالي www.researchgate.net .
35. - Hitt, Michael others, ((strategic Management : Competitiveness and Globalization)) 5 th Ed , Tom son , South western .2003 .
36. - Jenny Goodwin and Jean Seaw , The in Flue nce of Gorporate Governance Mechanisms on the quality of Financial Reporting and Auditing Perce Ptionsof Auditors and Directors in Singapore Accountng and Finance , Vol 42,2002,P.195
37. - Jensen, Michael & Mecking , William . H , “ theory of the firm : Managerial Brhavior, Agency costs and ownership structure “. University of Rochester , Rochester, U.S.A , Journal of Financial Economics 3 ,1976.
38. - Lawrence D. Brown , 2004 ((Corporate Governance and Firm Per farmance)) Georgia State Univer Sity .
39. - Mah Zabin , 2018 ((Corporate Governance in Achieving Competitive Advantage)) .
40. - Porter ,Michal , “ competitive Advantage : creating and Sustaining Superior performance” , 1998..
41. -Ducvo & THuyphan , “ corporate Governance and Firm performance : empirical Evidence From Vietnam “ Economic Regulation Authority, Perth ,Australia, open university , Ho chi Minh city Vietnam. 2013.
42. -Pham , Phillip H. , & Yoshikawa , Toru , “ Corporate Governance in Singapore : Developments and prognoses “ 2014 متاح على الموقع التالي www.researchgate.net .
43. -Singh , Sat winder, & Tabassum , Naeem , & Darwish , Tamerk . “Corporate Governance and Tobin’s Q as a Measure of Organizational performance “ British Journal of Management Vol .29, 171-190 (2018) .
44. -Tomar ,Shorouq & Bino , Adel “ corporate Governance and Bank performance : Evidence from Jordanian Banking Industry” , Jordan Journal of Bossiness Administration, volume 8 , No.2012.
45. - WWW.ifc.org
46. - WWW.isc.gov.iq
47. - WWW.cb.iq

ملاحق

جدول (1) احتساب قيمة توبين كيو للمصارف عينة البحث لسنة 2010

اسم المصرف	عدد الأسهم العادية المكتتب بها (1)	سعر السهم في نهاية العام (2)	القيمة السوقية للأسهم العادية $2 \times 1 = 3$	القيمة النقدية للأسهم الممتازة للشركة (4)	القيمة الدفترية لديون طويلة الاجل (5)	قيمة الموجودات قصيرة الاجل (6)	قيمة المطلوبات قصيرة الاجل (7)	قيمة صافي الموجودات قصيرة الاجل $7 - 6 = 8$	ناتج البسط (9)	القيمة الدفترية لمجموع موجودات الشركة (10)	توبين Q $10 \div 9$
اشور الدولي	66700	0.880	58696	0	0	132217	57337	74880	133576	139371	0.95842033
التجاري العراقي	60000	1.390	83400	0	0	202627	109624	93003	176403	204163	0.86403021
الاستثمار	75020	1.240	93025	0	0	237908	157636	103519	196544	246091	0.7986631
الاتحاد	50000	0.900	62790	0	0	97073	44983	52090	114880	105563	1.08826009
الاقتصاد	76000	1.300	98800	0	0	288575	218029	70546	169346	314794	0.53795816
الشرق الأوسط	66000	1.100	72600	0	0	521190	484307	36883	109483	580125	0.18872312

جدول (2) احتساب قيمة توبين كيو للمصارف عينة البحث لسنة 2017

اسم المصرف	عدد الأسهم العادية المكتتب بها (1)	سعر السهم في نهاية العام (2)	القيمة السوقية للأسهم العادية $2 \times 1 = 3$	القيمة النقدية للأسهم الممتازة للشركة (4)	القيمة الدفترية لديون طويلة الاجل (5)	قيمة الموجودات قصيرة الاجل (6)	قيمة المطلوبات قصيرة الاجل (7)	قيمة صافي الموجودات قصيرة الاجل $7 - 6 = 8$	ناتج البسط (9)	القيمة الدفترية لمجموع موجودات الشركة (10)	توبين Q $10 \div 9$
اشور الدولي	250000	0.300	75000	0	0	346845	110189	236656	311656	376315	0.828178521
التجاري العراقي	250000	0.490	122500	0	0	554794	168807	385987	508487	460616	1.103928218
الاستثمار	250000	0.420	105000	0	0	552914	290623	262291	367291	573706	0.640207702
الاتحاد	252000	0.290	73080	0	0	619734	328428	291306	364386	589412	0.618219514
الاقتصاد	250000	0.300	75000	0	0	708690	59864	648826	723826	328532	2.203213081
الشرق الأوسط	250000	0.350	87500.0	0	0	638329	482964	155365	242865	770690	0.315126705

دور حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف العراقية:دراسة تطبيقية.

جدول (3) آليات الحوكمة للمصارف عينة البحث للسنوات 2010-2017

اسم المصرف	آليات الحوكمة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أشور	حجم مجلس الادارة	7	7	7	7	7	7	7	7
	المستقلين الخارجيين	0	2	0	7	0	0	0	0
	كفاية راس المال %	55%	35%	66%	103%	140%	194%	52%	116%
	تركز الملكية %	54.93%	49.98%	63.65%	64.90%	62.16%	59.80%	66.72%	66.43%
التجاري العراقي	حجم مجلس الادارة	7	7	7	7	7	7	7	7
	المستقلين الخارجيين	7	7	7	7	5	5	5	5
	كفاية راس المال %	577%	402%	414%	489,7%	760,4%	536%	728,8%	594.1%
	تركز الملكية %	46.31%	54.63%	48.80%	58.71%	63.30%	70.35%	66.52%	34.96%
الاستثمار	حجم مجلس الادارة	7	7	7	7	7	7	7	7
	المستقلين الخارجيين	7	7	6	6	5	5	5	5
	كفاية راس المال %	49%	63%	64%	63%	93%	149%	130%	139%
	تركز الملكية %	35.94%	35.73%	31.34%	35.80%	50.79%	50.98%	50.15%	49.34%
الاتحاد	حجم مجلس الادارة	7	7	7	7	7	7	5	5
	المستقلين الخارجيين	0	0	0	0	0	0	0	0
	كفاية راس المال %	49%	40%	21%	32%	39%	31%	34%	34%
	تركز الملكية %	57.39%	44.53%	19.58%	43.58%	38.74%	41.32%	40.00%	40.00%
الاقتصاد	حجم مجلس الادارة	7	7	7	7	7	7	5	5
	المستقلين الخارجيين	0	0	0	0	0	0	5	5
	كفاية راس المال %	16%	13%	8,1%	15%	20%	17,3%	19,2%	19%
	تركز الملكية %	30.74%	31.00%	28.37%	33.01%	41.67%	39.18%	100.43%	103.3%
الشرق الاوسط	حجم مجلس الادارة	9	9	9	9	9	9	9	9
	المستقلين الخارجيين	9	9	9	8	0	5	5	5
	كفاية راس المال %	33%	49%	53%	73,5%	109%	104%	101%	133%
	تركز الملكية %	14.50%	20.64%	22.92%	26.19%	44.95%	41.02%	42.93%	42%

(4) تحليل تباين لتقدير نموذج انحدار مؤشر توبين كيو على الاليات الداخلية لحوكمة الشركات. ر جدول

مصدر التباين	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	اختبار F	مستوى المعنوية P
الانحدار	4	1.00872	0.25218	5.72	0.012
الخطأ	10	0.44062	0.04406		
الكلي	14	1.44934			

(t) جدول (5) نتائج اختبار لمعنوية الاليات الداخلية لحوكمة الشركات

المتغيرات المستقلة	قيمة المعلمة	الخطا المعياري للمعلمة	T المحسوبة	مستوى المعنوية P
حجم مجلس الادارة	0.1659	0.0768	2.16	0.056
المستقلين الخارجيين	-0.0337	0.0212	-1.59	0.143
كفاية راس المال	0.0004	0.0005	0.85	0.413
تركز الملكية	0.0160	0.0038	4.21	0.002

جدول (6) مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة سنة 2010

المتغيرات		حجم مجلس الادارة	المستقلين الخارجيين	كفاية راس المال
المستقلين الخارجيين	معامل الارتباط	0.527**		
	مستوى المعنوية	0.044		
كفاية راس المال	معامل الارتباط	-0.182	0.296	
	مستوى المعنوية	0.517	0.283	
تركز الملكية	معامل الارتباط	-0.402	-0.088	0.367*
	مستوى المعنوية	0.137	0.754	0.179

جدول (7) تحليل تباين لتقدير نموذج انحدار مؤشر توبين كيو على المتغيرات المستقلة لسنة 2017.

مصدر التباين	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	اختبار F	مستوى المعنوية P
الانحدار	4	3.04903	0.76226	2.53	0.134
الخطأ	7	2.11093	0.30156		
الكلي	11	5.15995			

جدول (8) نتائج اختبار (t) لمعنوية الاليات الداخلية لحوكمة الشركات سنة 2017

المتغيرات المستقلة	قيمة المعلمة	الخطا المعياري للمعلمة	T المحسوبة	مستوى المعنوية P
حجم مجلس الادارة	0.00100	0.15900	0.00	0.997
المستقلين الخارجيين	-0.05690	0.07580	-0.75	0.477
كفاية راس المال	0.00168	0.00136	1.23	0.258
تركز الملكية	0.02329	0.00788	2.95	0.021

دور حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف العراقية: دراسة تطبيقية.

جدول (9) مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة (الاليات الداخلية لحوكمة الشركات). لسنة 2017

المغيرات		حجم مجلس الادارة	المستقلين الخارجيين	كفاية راس المال
المستقلين الخارجيين	معامل الارتباط	0.246		
	مستوى المعنوية	0.441		
كفاية راس المال	معامل الارتباط	0.162	*0.531	
	مستوى المعنوية	0.615	0.076	
تركز الملكية	معامل الارتباط	0.019-	0.156-	0.147-
	مستوى المعنوية	0.952	0.628	0.648